منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٤٦/٣٤**
الدورة السادسة والأربعون بعد المائة **١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩**
البند ٢٢-٢ من جدول الأعمال المؤقت **EB146/34**

المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

تقرير عن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

تقرير من المدير العام

المقدمة

١- في أيار/ مايو ٢٠١٦، اعتمدت جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون القرار ج ص ع٦٩-١٠ بشأن إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول الذي طُلب فيه إلى المدير العام، في جملة أمور، أن يعمل بالتعاون مع المدراء الإقليميين على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتنفيذ الكامل للإطار على نحو متسق ومتوافق على نطاق جميع المستويات الثلاثة للمنظمة، بغية وضع الإطار موضع التشغيل الكامل في غضون عامين، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ الإطار من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، إلى المجلس التنفيذي في كل واحدة من دوراته المعقودة في كانون الثاني/ يناير بموجب بند دائم من بنود جدول الأعمال. وتحتوي هذه الوثيقة على التقرير السنوي الرابع.

٢- ويرد تقرير خاص بالجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة، بما في ذلك الاقتراحات بشأن السماح لكيانات جديدة بالدخول في علاقات رسمية مع المنظمة واستعراض وضع العلاقات الرسمية القائمة، في الوثيقة م ت١٤٦/٣٥، وسوف يُعرض هذا التقرير في بند فرعي منفصل من بنود جدول الأعمال.

المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

٣- عملاً ببرنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣ والميزانيات البرمجية ذات الصلة، واستناداً إلى التعاون المتواصل والناجح مع الجهات الفاعلة غير الدول، تعمل المنظمة على نحو استباقي على تعزيز التعاون وحشد الشراكات وتشجيع الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الفاعلة في مجال الصحة استجابةً للتحديات الصحية الوطنية والعالمية. ويستهدف السعي إلى إجراء هذه المشاركات دعم جهود الدول الأعضاء المبذولة للوفاء بولاية المنظمة، وقد خضعت هذه المشاركات للاستعراض ونُفّذت وفقاً لسياسات المنظمة وقواعدها، بما في ذلك إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٤- وإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، بوصفه سياسة تمكينية، يوفر قاعدة صلبة لتعزيز المشاركة؛ إذ إنه يساعد على الموازنة بين المخاطر والفوائد المتوقعة ويكفل الحماية في الوقت ذاته لنزاهة المنظمة

وسمعتها وولايتها في مجال الصحة العمومية.[١] واتخذت الأمانة خلال عام ٢٠١٩ العديد من إجراءات العناية الواجبة وعمليات تقدير المخاطر للمشاريع والمبادرات أثناء فحصها للمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٥- ويرد هنا بعض أمثلة المشاركات الناتجة عن ذلك. وقد نظم المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ منتدىً للشركاء في تموز/ يوليو ٢٠١٩. وأُقيم المنتدى بأكمله على شبكة الإنترنت، ومكن الأمانة من المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول ووفر منصة فعّالة لتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة والشركاء بشأن السبل التي يمكن اتّباعها للتأثير إيجاباً على الصحة العمومية على نطاق الإقليم. وناقش المشاركون "ورقة بيضاء" بعنوان "من أجل المستقبل: تحقيق المزيد من الصحة في إقليم غرب المحيط الهادئ"، يوضح الرؤية الخاصة بعمل المنظمة في الإقليم خلال السنوات الخمس القادمة.

٦- ويتّبع المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا أيضاً نهجاً استباقياً إزاء المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وإزاء تعزيز الحوار والتفاعل مع جميع فئات الجهات الفاعلة غير الدول على نحو من الشفافية والانفتاح، بما يتماشى مع الإطار. ويتمثل هذا النهج في مشاركة الجهات الفاعلة غير الدول في اللجنة الإقليمية لجنوب شرق آسيا، وإتاحة الفرصة لها خلال دوراتها لإلقاء البيانات والمشاركة في الأحداث الجانبية.

٧- وقد عكفت الأمانة على بحث النهوج التي يمكن اتّباعها لتعزيز ولاية المنظمة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، وتواصل مناقشة ضرورة المشاركة مع مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الدول، ولاسيما في المجالات التي لا يتوافر فيها حالياً للمنظمة إرشادات مسنّدة بالبيّنات خضعت لتقييم الجودة. وفي هذا الصدد، تجري الأمانة مناقشة مع الجهات الفاعلة غير الدول حول مختلف الأساليب والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تسخير المعارف التقنية لهذه الجهات التي يوجد من بينها العديد من المنظمات غير الحكومية الكبرى التي تمثل رابطات مهنية وخبراء بارزين في ميادينهم، لدعم وظيفة المنظمة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، وتحقيق الفوائد في مجال الصحة العمومية.

تنفيذ الإطار

٨- تمشياً مع برنامج عمل المنظمة للتحول الذي يدعو إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال برنامج العمل العام الثالث عشر، قامت الأمانة بتحسين المواءمة بين وظائف الوحدة المتخصّصة المسؤولة عن تنفيذ إجراءات العناية الواجبة وعمليات تقييم المخاطر، ووظائف الامتثال وإدارة المخاطر والأخلاقيات. وستستند عملية إعادة الهيكلة هذه إلى أوجه التآزر المحتملة وستساعد على تبسيط عمل المنظمة.

٩- وقد أوضح تنفيذ الإطار والمعايير والقواعد التي اعتمدتها جمعية الصحة في عام ٢٠١٧،[٢] بشأن انتداب الموظفين من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية، متى وكيف ينبغي للأمانة النظر في انتداب الموظفين من الجهات الفاعلة غير الدول. ومثلما حدث في السنوات السابقة، خضعت جميع الاقتراحات بشأن انتداب الموظفين من الجهات الفاعلة غير الدول في عام ٢٠١٩ للاستعراض للوقوف على مدى امتثالها من خلال عملية محددة بدقة تتضمن استعراضاً شاملاً لمجالات العمل المتعددة.

---

١ انظر الفقرة ٤ من إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٢ الوثيقة ج٧٠/٥٣؛ انظر أيضاً الوثيقة ج٧٠/٢٠١٧/ سجلات/٣، المحاضر الموجزة للجنة "ب"، الجلسة الرابعة (بالإنكليزية).

١٠- ولضمان التنفيذ المتسق والمتوافق للإطار، يجري تزويد الموظفين بالإرشادات وبالتوصيات المحددة في المراحل الأولية للمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، بشأن العقود غير المدفوعة الأجر المقترحة للمتدربين المحتملين الذين يمكن أن تتولى الجهات الفاعلة غير الدول دعمهم مالياً.[١]

١١- واستناداً إلى حصائل التدريب على الإطار الذي سبق أن حصل عليه الموظفون، يجري إعداد دورات تدريبية جديدة وتنفيذها. وتراعي الصيغة المنقحة للتدريب احتياجات مختلف الإدارات والأقاليم، من أجل الوصول إلى فهم مشترك للإطار بوصفه سياسة تمكينية وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات العملية بشأن استخدامه. وقد تم اختبار نهج لتدريب المدربين ويُعتزم استخدامه مستقبلاً في التدريب.

١٢- وهناك أيضاً خطط لدمج حلقة عمل إعلامية بشأن الإطار في برنامج التوجيه الأولي لرؤساء المكاتب القُطرية للمنظمة، ورهناً بتوافر الموارد، تكييف المواد التدريبية للتعلم الإلكتروني وإعداد وحدات متخصّصة مثل مقدمة للتعريف بالإطار ومعلومات محددة بشأن كل فئة من الفئات الأربع للجهات الفاعلة غير الدول ومختلف أنواع التفاعل، على النحو المُعرّف في الإطار.

١٣- وقد أُعدت دورات لتدريب الموظفين التقنيين المحددين الذين ينتمون إلى الجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة، وخضعت هذه الدورات للاختبار بالتعاون مع موظفي المنظمة المعنيين. واسترشدت النسخ الجديدة من الوحدات المخصّصة للعلاقات الرسمية بالآراء والتعليقات الواردة بشأن الاختبار.

١٤- وعملاً بالقرار ج ص ع٦٩-١٠، تم تحسين سجل المنظمة الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول، وحُدثت ونُشرت مرتسمات الجهات الفاعلة غير الدول والمشاركات وخطط التعاون والتقارير السنوية بشأن الجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة. وتطلبت هذه العملية جهداً كبيراً ونشأ عنها قدر كبير من عبء العمل. ومن شأن النظام الإلكتروني لتسيير العمل أن ييسر العملية ويضمن التواصل السريع بين الجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة والإدارات المشاركة المعنية.

١٥- ومن أجل التوسّع في إتاحة الإطار أمام الجهات الفاعلة غير الدول ودعم فهمه على نحو مشترك، تُرجم الدليل الخاص بالجهات الفاعلة غير الدول[٢] إلى اللغات الرسمية الست للمنظمة استعداداً لنشره.

١٦- وخضعت جميع الاقتراحات البالغ عددها ٢٦٧ اقتراحاً بشأن تعيين الكيانات وإعادة تعيينها بوصفها مراكز متعاونة مع المنظمة التي وردت في الفترة من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ إلى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، للفحص ولإجراءات العناية الواجبة وعمليات تقييم المخاطر.

١٧- وفي عام ٢٠١٩، أجرت الوحدة المتخصّصة المسؤولة عن إجراءات العناية الواجبة وعمليات تقييم المخاطر أكثر من ١٥٠٠ استعراض شامل لمستويات المنظمة الثلاثة، كما أجرت مئات الاستعراضات المبسّطة للمشاركات القليلة المخاطر.

١ في الغالبية العُظمى من الحالات، تتمثل هذه الجهات الفاعلة غير الدول في مؤسسات أكاديمية أو مؤسسات خيرية.

٢ انظر الرابط التالي:
http://www.who.int/about/collaborations/non-state-actors/Handbook-for-non-State-actors-on-engagement-with-WHO.pdf?ua=1.

١٨- وتولت الأمانة قيادة مناقشات بنّاءة حول إتاحة الأدوية والتكنولوجيات الصحية الأساسية والآثار العملية للإطار على المشاركات المحتملة للجهات الفاعلة غير الدول في هذا المجال. وتشمل الأمثلة على الأنشطة المنفذة لمواصلة تنفيذ الإطار في عام ٢٠١٩، تجربة عملية التقييم المبسّطة للمشاركات الجديدة التي كشفت عن التحديات التي تُحتمل مواجهتها، ولاسيما عندما تكون الهياكل المالية أو التنظيمية للجهات الفاعلة غير الدول معقدة. ويجري النظر في هذه النتائج من أجل تعزيز النهج المؤسسي للمنظمة إزاء تنفيذ الإطار.

١٩- وقامت الشراكات التي تستضيفها المنظمة أيضاً بتنفيذ الإطار على نحو استباقي. ومثال على ذلك أن المرفق الدولي لشراء الأدوية أدرج الإطار في نموذج التشغيل والإطار العام لإدارة المخاطر المعتمدين لديه، وأجرى عمليات التقييم ذات الصلة في المواضع المهمة من عملياته الخاصة بتقديم المنح، بما في ذلك طلبات تقديم العروض، حفزاً لإتاحة منتجات صحية أفضل للصحة العالمية.

٢٠- وتواصل مكاتب المنظمة في جميع الأقاليم تنفيذ الإطار بنشاط. ونظراً للفوائد المهمة التي يمكن للجهات الفاعلة غير الدول أن تقدمها إلى الصحة العمومية العالمية، يعمل جميع الأقاليم على إذكاء وعي الموظفين بأهمية تعزيز المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وفوائده من أجل تقدم الصحة العالمية وعمل المنظمة، مع إدارة المخاطر المرتبطة بذلك عن طريق العمليات التي يحددها الإطار. وشملت التحديات الشائعة التي تحددت على نطاق الأقاليم عند تنفيذ الإطار غياب الموارد البشرية والمالية.

٢١- وقد طبق المكتب الإقليمي لأفريقيا أحكام الإطار باستمرار عند المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول ودعم المكاتب القُطرية في تطبيقها. وأشارت نتائج المسوح التي أجرتها المنظمة لاستطلاع "تصورات الشركاء" في مكاتبها القُطرية السبعة والأربعين إلى زيادة التوقعات بشأن تعزيز المنظمة للعلاقات مع الجهات الفاعلة غير الدول. وكان عنصر التدريب على الإطار الذي اعتُمد خلال الاستعراض الوظيفي للمكاتب القُطرية السبعة والأربعين بمثابة محفز لتعزيز المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. وصيغت وثيقة لتيسير الإتاحة أمام الموظفين للأدوات المفيدة والإرشادات والأشكال الموحدة لجميع أنواع الترتيبات التعاونية في سبيل تعزيز فهم أفضل لأحكام الإطار.

٢٢- ووفقاً للقرار ج ص ع٦٩-١٠ (٢٠١٦) والقرار CD55.R3 (٢٠١٦)، يواصل المكتب الإقليمي للأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية التنسيق الوثيق مع الوحدة المتخصّصة المسؤولة عن إجراءات العناية الواجبة وعمليات تقدير المخاطر من أجل التنفيذ المتسق والمتوافق للإطار، مع أخذ الوضع القانوني لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية ودستورها في الاعتبار. ولهذا الغرض، تناقش جهة التنسيق الإقليمي تنفيذ الإطار بانتظام، وتتبادل المعلومات للاستمرار في اتّباع نهج منسّق عند العمل على تبسيط العمليات. كما تواصل جهة التنسيق الإقليمي المشاركة في الاجتماعات مع جهات التنسيق لسائر الأقاليم، وأسهمت بمدخلات في المواد التدريبية. وطوال عام ٢٠١٨، داومت جهة التنسيق على تزويد الموظفين بأحدث المعلومات بشأن جميع الإجراءات المنطبقة. ومازالت السياسات والإجراءات الداخلية ذات الصلة تخضع للتنقيح من أجل تعزيز التنفيذ السلس وعدم تعطيل المشاركات الجارية.

٢٣- وتمشياً مع الإطار وإجراءاته الخاصة باعتماد الجهات الإقليمية الفاعلة غير الدول التي لا تربطها بالمنظمة علاقات رسمية، أوصى المكتب الإقليمي لأوروبا باعتماد سبع جهات جديدة من الجهات الفاعلة غير الدول للمشاركة في اجتماعات اللجنة الإقليمية لأوروبا التابعة للمنظمة. ويستهدف هذا الإجراء تمكين الجهات الفاعلة غير الدول التي لا تربطها بالمنظمة علاقات رسمية والتي تعمل مع ذلك عن قرب مع المنظمة من المشاركة بوصفها مراقبة لا يحق لها التصويت في دورات اللجان الإقليمية ومن تقديم البيانات الكتابية والشفهية. وقد عمل

المكتب الإقليمي بنشاط على تشجيع الجهات الفاعلة غير الدول التي تعمل عن قرب مع وحداته التقنية والمكاتب القُطرية التابعة له على الاستفادة من هذه الفرصة السانحة.

٢٤- وعمل المكتب الإقليمي لشرق المتوسط على نحو استباقي وفعّال على تطبيق الإجراءات التشغيلية الموحدة التي تحكم تطبيق الإطار في حالات الطوارئ. كما يعكف على إجراء بعض عمليات التقييم المبسّطة التي تنطبق على المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول في غير سياقات الطوارئ. وفي الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى آب/ أغسطس ٢٠١٩، ورد أكثر من ٥٠ طلباً لإجراء التقييم، واستهدف ذلك في المقام الأول تقديم الموارد المالية والعينية إلى شركاء المنظمة المنفذين، ومشاركة موظفي المنظمة في الاجتماعات والأحداث التي تنظمها الجهات الفاعلة غير الدول، والتعاون التقني وجمع البيّنات، والحصول على الموارد المالية التي تقدمها المنظمة. وحُددت بعض التحديات المعينة مثل الحاجة إلى المزيد من التدريب وبناء القدرات في المكتب الإقليمي، ونقص المعلومات العامة عن الجهات الفاعلة غير الدول الصغيرة أو المحلية.

٢٥- واستجابة لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر في عام ٢٠١٧ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية[1] الذي دعا إلى اتّباع نهج متسق ومبسّط إزاء المعايير والإجراءات المتعلقة بالعناية الواجبة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بوصفه جزءاً من التوسّع في حجم الشراكات مع مجتمع الأعمال وفي نطاقه ينبغي أن يضاف إلى متطلبات خطة عام ٢٠٣٠، شاركت المنظمة في عملية تشاورية وقدمت مدخلات إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تتعلق بالنهج المشترك المقترح إزاء البحوث التي تتناول الجهات المانحة وإجراءات العناية الواجبة التي تُجرى من أجل إبرام الشراكات مع قطاع الأعمال. وقد سعت أمانة المنظمة عند إسهامها في زيادة المواءمة والفعّالية والشفافية على نطاق أسرة الأمم المتحدة، إلى ضمان أن النهج المشترك يحترم سياسات المنظمة التي تحكم المشاركة مع كيانات القطاع الخاص وإجراءات العناية الواجبة وتقدير المخاطر التي تفاوضت الدول الأعضاء بشأنها صراحة واعتمدتها من خلال الأجهزة الرئاسية.

٢٦- وإعمالاً للفقرة ٣(٦) من القرار ج ص ع٦٩-١٠، أُجري تقييم مبدئي لتنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وأثره على عمل المنظمة، من أجل تقديم النتائج إلى جانب أي اقتراحات بشأن تنقيح الإطار إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٠، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة. ويرد تقرير عن ذلك في الوثيقة م ت١٤٦/٣٨ إضافة ٢.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٧- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

= = =

١ المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة. ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧. إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: وعدنا بأن نكفل الكرامة والازدهار والسلام على كوكب ينعم بالصحة. تقرير من الأمين العام.